بين وفي الأمن والاستقرار.. يكن تجاوز آثار التخلف الموروث وإعادة الإعمار

عبد الحميد الصافي

بعد سقوط النظام في التاسع من نيسان العام الماضي حدثت موجة همجية عاتية من السلب والنهب والحرق، وتدمير ممتلكات المجتمع، لم يشهد العراق مثيلاً لها في العصر الحديث. فكان حجم الضرر الذي أصاب البلاد كبيراً للغاية. وكان عدد الأشخاص الذين تعرضوا للقتل، المقصود منه والعشوائي، كبيراً هو الآخر. وبعد أسابيع من ذلك، وحينما ساد البلاد هدوء ملحوظ وتوفر قدر معقول من الأمان، وجد المواطن العراقي أن كل شيء في بلاده أصبح بحاجة ماسة ومستعجلة إلى إعادة بناء شاملة أو في الأقل إلى ترميم وتصليح وإدامة..

ولكن أيادي خبيثة خفية ظهرت بعد الهدوء النسبي وأخذت تعبث من جديد بأمن الوطن والمجتمع، وتمارس جرائم القتل والحرق والتخريب الذي أدى إلى تعطيل أجهزة الطاقة الكهربائية، من مولدات ومحولات وأعمدة وأسلاك، وتفجير أنابيب النفط ولم تسلم من هذه الشرور لا المدارس والمعاهد التعليمية ولا المراكز والمؤسسات الصحية. وحتى دور العبادة تعرضت هي الأخرى إلى العبث والانتهاك. وكان من الطبيعي لمثل هذه الجرائم أن تعرقل عملية إعادة الإعمار وتحد من نشاط الحركة الاستثمارية المعول عليها وتترك جمهرة الباحثين عن عمل شريف عرضة للبطالة والعوز.

ومما زاد الأمر سوءاً وأثقل كاهل المواطن بأعباء الحياة، هو أن النظام البائد أهمل متطلبات التنمية المدنية وتجاهل الحاجات الإنسانية، وأبقى عدد وحجم ومستوى المدارس والمراكز الصحية ومشاريع الماء والكهرباء والخدمات الأخرى، قليلاً وصغيراً ومتخلفاً. وكان القائم منها بحاجة إلى صيانة وترميم شاملين بسبب تقادم الزمن عليها والإهمال طويل الأمد لها. فقد توجه النظام المباد بدلاً من ذلك نحو بناء مجمعات للتصنيع الحربي، كانت ضخمة ومتطورة ولا مثيل لها حتى في معظم الدول المتقدمة. وكان من الطبيعي لمثل ذلك التوجه الفاشل أن يكلف البلاد مئات المليارات من الدولارات ويؤدي إلى عسكرة المجتمع تمهيداً لشن حروب على الجيران ليس لشعب العراق أية مصلحة فيها. ومن الطبيعي أيضاً أن تنمي مثل تلك التوجهات الطائشة نزعة دكتاتورية شوفينية، وتهيئ مبررات القمع والاضطهاد والتمييز بين المواطنين.

ومن نتائج تلك السياسات المتغطرسة، وبدافع من نزعة التزعم والتعالي على الناس في الداخل، والاستهانة بقدرات الآخرين في الخارج، وبسبب الغرور والتبجح بالعظمة الزائفة والطموحات غير العقلانية وغير الواقعية، وصلت بلادنا إلى ما هي عليه من تخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي، ومن وضع سياسي متردٍ، يماثل في حقيقته ما هو قائم في أفقر بلدان العالم.

فخلال خمس وثلاثين سنة من الهيمنة الشاملة والتسلط القاسي على مقدرات البلاد والناس، عمد النظام المقبور إلى شن الحروب العبثية التي ابتلعت الكثير وخلفت أعداداً هائلة من الأرامل واليتامى، ومن المعوقين نفسياً وجسدياً. وكان من أبشع ما أفرزته مقابر جماعية وتطهير عرقي وقتل بالكيمياوي وأنفال بشعة، وهجرة أو تهجير بالجملة، وحرق للبساتين والغابات وتجفيف لأهوار سومر وأكد.

والآن، وبعد السقوط السريع، ولكن ليس المفاجئ، للنظام، صار المواطن العراقي يدرك أكثر من ذي قبل ثقل وتشعب التركة التي أورثها له النظام ورحل غير مأسوف عليه. فمئات المليارات من الدولارات جرى تبذيرها بسفاهة، وبلا شعور بالمسؤولية. وكان التبذير على شكل مشاريع مظهرية، غير إنتاجية ولا خدمية. أو كعطايا ومكرمات منحت لغير العراقيين بأشكال مختلفة، نقداً أو عيناً. أو التبرع بتحمل تكاليف إقامة مشاريع ومرافق خدمية وإنتاجية خارج العراق، بحجة التضامن العربي أو القومي، وتطبيقاً لشعار (نفط العرب للعرب). وهناك مئات المليارات الأخرى التي أثقلت، ولا زالت تثقل كاهل البلاد وتعيق انطلاقاتها نحو التقدم والازدهار. وهي على شكل ديون صرفت لتأمين متطلبات الحرب الأولى التي شنت ضد إيران (نيابة عن الأمة العربية وعن الإنسانية جمعاء)، مثلما كان رأس النظام وأركان حكمه يفاخرون ويصرحون بذلك من دون خجل أو حياء. بل يزيدون على ذلك: من أجل تحرير فلسطين.

ليس لهذا وحده تراكمت الديون، بل ساهم في ذلك الإصرار على إطالة أمد الحرب، وتأمين مستلزمات التحضير لحروب أخرى قادمة، كان ميدانها هذه المرة الأرض العربية، وليست (الفارسية)، في الكويت. وكانت الحرب الثانية قد وقعت فعلاً بعد سنتين وكأن النظام كان يخطط لها منذ زمان. وإذا كانت الحرب الأولى (القادسية) قد حملت البلاد مئات المليارات من الديون، فإن الحرب الثانية (أم المعارك الخالدة) حملتها مئات المليارات الإضافية كتعويضات عن خسائر الحرب التي تعرض لها من تعرض من الدول والشركات والأفراد، ولا سيما العرب منهم، وهم الذين شجعوه وأيدوا سياساته في الحروب وقمع إرادة الشعب العراقي.

وهكذا أوصل النظام الدكتاتوري البلاد إلى حالة من الإنهاك والشلل الشديدين. وإلى جعل معظم العراقيين يعيشون حالات من الفقر والجوع والمرض لم يعرف المجتمع العراقي مثيلاً لها من قبل. وبسبب ذلك صار العراقيون لا يحصلون إلا على مواد غذائية رديئة وملوثة وغير ذات قيمة يعتمد عليها صحياً.. ولم ينفعهم لتجنب سوء التغذية، وما جلبه من انتشار الأمراض المتوطنة والوافدة، لم ينفعهم صرف مدخراتهم أو بيع مقتنياتهم وما يملكون. ومع ذلك ظل النظام يصر على رفض قرارات الأمم المتحدة القاضية بالسماح له ببيع كميات من النفط العراقي مقابل غذاء ودواء للشعب المنكوب. لقد كان النظام يتصور، كأي نظام دكتاتوري آخر، أن إفقار وتجويع المواطنين وحرمانهم من الدواء والغذاء، أو المتاجرة بتنظيم مواكب لجنازات الأطفال، يمكن أن يكون ضغط على العالم ويجعله يطالب برفع الحظر التجاري والنفطي، لكي يعود هو إلى سابق عهده في التحضير لحرب أخرى.

وجراء تلك السياسة الرعناء شاعت في البلاد حالات غريبة تمثلت في ظواهر النصب والتزوير والنشل والتسليب. وحتى القتل في حالات عديدة بهدف السرقة، ومع ذلك ظل النظام على تعنته وإصراره، متخذاً من الإنسان العراقي رهينة هينة، فديتها (رفع الحصار الجائر)، والذي هو جائر بالفعل. ولكن حساباته ارتدت عليه رفضاً قاطعاً وشجباً شاملاً من قبل الرأي العام العراقي أولاً ومن الخيرين في العالم بعد ذلك، أي بعكس ما كان يريد النظام تحقيقه. وهكذا، وعندما بلغ الاحتقان الاجتماعي ذروته، اضطر النظام مكرهاً على قبول قرار الأمم المتحدة، النفط مقابل الغذاء والدواء والحاجات الإنسانية. والحاجات الإنسانية هنا هي خدمات الماء، والكهرباء، ومكافحة تلوث البيئة، والصحة، والتعليم.

ومع ذلك واصل النظام إصراره على أن تكون الحاجات الإنسانية المنصوص عليها بقرار المنظمة الدولية، حاجات أساسية، وذلك للحفاظ على ماء الوجه ولإيجاد منفذ يتمكن من خلاله استيراد ما يحتاجه من مواد لبناء وتأثيث قصوره، وتجهيز آلته الحربية والأمنية. ومن هذا المنطلق اللامسؤول في التعامل مع مشاكل البلاد وقضايا المجتمع استمر النظام في رفض شراء الكميات المناسبة والسلع ذات النوعية الجيدة، أو حتى استيرادها من المناشئ المعتمدة تجارياً.

إن الفقر والتخلف الذي يعيشه اليوم معظم العراقيين هو نتيجة طبيعية لسياسات النظام البعثي على مدى خمس وثلاثين سنة. وبعد سقوط النظام توفرت الفرصة لإعادة إعمار العراق وامتصاص البطالة المزمنة وتحقيق العدالة والمساواة والنمو الاقتصادي. ولكن لا بد لتحقيق هذه الأهداف من توفير الأمن والاستقرار، ومن احترام لسيادة القانون والحرص على الملكية العامة والخاصة. وكذلك منع المخربين والخارجين على القانون والإرهابيين، الوافدين منهم والمحليين، من مواصلة نشاطاتهم المشبوهة، وهذا هو الواجب الوطني الأول الذي ينبغي على جميع الشرفاء والمخلصين في هذا البلد إنجازه من خلال تضافر الجهود الخيرة. أما الادعاء بأن الواجب يكمن أولاً في التخلص من الاحتلال فهو ادعاء غير عملي وغير واقعي ويتسم بالمزايدة المكشوفة. إن رغبة العراقيين جميعهم تتجسد في تحقيق السيادة الوطنية الناجزة، وفي أبعاد أو رحيل قوات الاحتلال إلى أي بلد جاءوا منه، ولكن هذا الأمر لا يتحقق من خلال حمل السلاح والقيام بعمليات قتل العراقيين وحرق وتخريب ما هو باق مما بنوه بأموالهم وجهدهم.

كما إن على قوات الاحتلال مسؤولية أدبية وقانونية تخص إعادة إعمار العراق، وعليهم، أمام المنظمة الدولية والعالم، الالتزام بتنفيذها. وذلك من خلال استثمار المنح المالية في داخل العراق، والمساعدة في تقديم الإعانات والقروض الميسرة من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وهنا لا بد من إعادة نظر موضوعية بالديون الخارجية التي أغرق النظام المباد البلاد بثقلها، خاصة وأن بعضها مشكوك بقانونيته. ولا بد أيضاً من مراجعة منصفة لطريقة تقدير حجم تعويضات حروب النظام واعتداءاته على الجيران، بعيداً عن رأي وإرادة الشعب العراقي، فقد تم تقدير حجم التعويضات وطريقة سدادها بصورة تعسفية ومبالغ فيها وتفتقر إلى الشفافية والنزاهة. لذلك فإن السبيل إلى تجاوز مثل هذه الأمور، ومن أجل فسح المجال إلى البدء بعملية إعادة الإعمار وضمان نجاحها يكمن في مهمة استتباب الأمن والاستقرار، والعمل على وقف أعمال العنف والتخريب التي تسيء إلى قضية

الحكومة النمساوية تقر الإصلاحات الضريبية الثانية للجدل

فيينا - د ب أ

أعلن زعماء في حكومة المحافظين اليمينية في النمسا موافقة الحكومة على مشروع الإصلاحات الضريبية الذي أثار خلافات طويلة. تؤدي هذه الإصلاحات إلى توفير مليارات اليوروات لدافعي الضرائب.

المحور الرئيس لهذه الإصلاحات هو خفض ضرائب الشركات من 35 في المئة إلى في المئة.

وتأمل الحكومة أن تؤدي هذه الخطوة إلى جذب المزيد من الاستثمارات إلى النمسا. ويبدو أن الخلاف بشأن الإعفاءات الضريبية سينتقل من ساحة الحكومة إلى ساحة البرلمان بعد أن ترفع الحكومة مشروع الإعفاءات إليه لتمريره وكان كارل هاينز جراسير وزير المالية النمساوي يخطط لتطبيق الإعفاء الضريبي على أرباح عام بحيث يدفع المولون أربعين في المئة فقط من الضرائب المستحقة عليهم ويعفون من الملاحقة القضائية. ولكن وزير العدل ديتر بويهمدروفر اعترض على هذه الإعفاءات الأمر الذي منع حصولها على الإجماع المطلوب داخل الحكومة لتمريرها.

يطبق الجزء الرئيس من الإصلاحات الضريبية في حالة إقرارها في البرلمان عام ويتضمن خفض الضرائب على الدخول والأجور إضافة إلى خفض الضرائب على الشركات

وهذه المعدلات الضريبية الجديدة تقترب من المعدلات الموجودة في دول شرق أوروبا المجاورة للنمسا التي تواجه منافسة شرسة من هذه الدول لجذب الشركات الصناعية وغيرها من الشركات الاستثمارية التي بدأت تتجه بالفعل شرقاً للاستفادة من انخفاض الضرائب والأجور في هذه الدول.

الإمارات تهدد شركة قيل أنها متورطة في تهريب أسرار نووية

يقول المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة إنه قام بتجميد شركة مقرها في دبي قيل إنها متورطة في تهريب مواد ومعدات وأسرار نووية إلى إيران وكوريا الشمالية والجماهيرية الليبية. وقال سلطان بن ناصر السويدي إن المصرف قام بتجميد جميع أرصدة شركة إس إم بي كومبيوترز في إطار التحقيقات الجارية حول الاشتباه في تورط بهاري سيد أبو طاهر مؤسس الشركة ومديرها في ما يتعلق ببيع أسرار نووية.ومن المعتقد أن أبو طاهر السريلانكي الجنسية مقيم في ماليزيا حيث قامت الشرطة هناك باستجوابه خلال شهر شباط الماضي في ما يتعلق بتورطه في إمداد إيران والجماهيرية الليبية بمعدات ومواد نووية نيابة عن العالم الباكستاني عبد القدير خان.ويقول المصرف المركزي في الإمارات إنه قام أيضاً بتجميد أرصدة () شركة أخرى وأفراد وردت أسماؤهم في قوائم أعدتها واشنطن وهيئة الأمم المتحدة، قال تقرير أصدرته الشرطة في ماليزيا إن عالم الذرة الباكستاني عبد القدير خان سلم ليبيا كمية من اليورانيوم المخصب.وكان أبو طاهر، ممول الدكتور عبد القدير خان، قد قال مؤخراً إن يورانيوم نقل إلى ليبيا على متن طائرة باكستانية عام().وقال أبو طاهر الذي يقيم في ماليزيا أن إيران دفعت للدكتور خان () ملايين دولار للحصول على قطع الطرد المركزي في منتصف التسعينيات. وتجري الشرطة الماليزية تحقيقاً مع أبو طاهر وهو مواطن سريلانكي بشأن دوره في شبكة الدكتور خان. ونشرت الشرطة تقريراً عن التحقيق يقول أن أبو طاهر قال إن كمية معينة من اليورانيوم نقلت جواً إلى ليبيا على متن طائرة باكستانية، وقال إن خان أبلغه بذلك عام ()

وقال تقرير الشرطة أن ليبيا اتصلت بخان عام () لتلقي مساعدة وخبرة في مجال تخصيب اليورانيوم، وقال إن إيرانياً لم يذكر اسمه دفع () ملايين دولار مقابل نقل قطع للطرد المركزي من باكستان إلى إيران. وقال أبو طاهر إنه طلب منه أن يشرف على ترتيب ذلك في العام الذي بدأ خان القيام بدوره في العملية وهو عام()

دورة البورصة

البورصة العراقية ومؤشرات انطلاقها من جديد

حسام السماوك

برغم الوعود المتعاقبة بشأن استئناف سوق الأوراق المالية لفعالياته بعد سنة من توقف عمله في أعقاب العمليات الحربية، انتعشت الآمال من جديد في أوساط المستثمرين العراقيين إثر تردد أخبار عن اعتزام السوق بدء نشاطاته في الخامس عشر من نيسان الجاري بعد أن تم تهيئة مستلزمات عمله في مقره الجديد بفندق المنصور ميليا، حيث تم دمج قاعتين كبيرتين لتحتضن نشاط السوق تكون الأولى خاصة بعرض لوحات الأسهم وتواجد الوسطاء، في حين يلتقي في القاعة الثانية المستثمرون ليقفوا على عمليات التداول.

ورشح من الأخبار أن الجلسات الأولى ستقتصر على تداول أسهم عشر شركات أكملت مستلزمات جاهزيتها للتداول بعد إقرار ميزانياتها وإتمام عقد هيئاتها العامة، لتتأهل بقية الشركات المساهمة التي تربو على مائتي شركة في شتى اختصاصاتها، في إكمال جاهزيتها ودخول أسهمها سوق التداول تدريجياً، سعياً لتجنب أي إرباك قد يعرقل سلامة الأداء بعد الشوط الطويل من الانقطاع في التواصل بين سوق الأوراق المالية والشركات المساهمة التي شهدت تطورات مختلفة في موازنتها وتفاصيل بناها المتنوعة.

في المقابل كان السوق الذي استهدف تطوير فعالياته لتعقد جلسات التداول فيه يوميا بدل اقتصارها على ثلاث جلسات في الأسبوع، أسوة بأسواق المال العالمية والإقليمية، قرر أن تقتصر جلساته الأولى على جلسة واحدة أسبوعياً ليتجاوز أي احتمال للإرباك، فيزيدها بعد الوقوف على مستلزمات استكمال قدرات الأداء إلى جلستين، فثلاث، لتصبح عند إنجاز كل مقومات الجاهزية جلسات يومية فعالة تستوعب كل آليات التداول مع تواصل انضمام بقية الشركات المساهمة لحركة السوق الدائبة.

وإذا توقفنا عند آفاق هذه الفعالية في توجهاتها المقبلة لابد أن نسلط الضوء على بعض آلياتها الجديدة، ففي الوقت الذي حدد نزول أسعار التداول بنسبة الخمسة بالمائة التي كانت قائمة في التداول السابق كحد أعلى صعوداً أو نزولاً، ثم كسر حاجز الصعود لتكون أسعار الأسهم في هذا الشأن خاضعة لقاعدة العرض والطلب، وتبلغ السعر الذي تستحقه فعلاً، تعويضاً عن توقف التداول لسنة كاملة أوقف السهم عند سعر واحد لم يتغير طوال هذه الفترة. مما يؤكد الصعود الكبير الذي ترددت أصداؤه في أسعار مختلف الأسهم كمحصلة لجمل التطورات التي شهدها العراق في أعقاب العمليات الحربية، وتشريع قانون الاستثمار الجديد الذي يتيح للمرة الأولى في العراق، ومنذ عام() أن يمتلك الأجنبي ما يشاء في مجالات اقتصادية عديدة لعل في مقدمتها سوق الأسهم الذي كان مغلقاً على العراقيين تحديداً.

إن ما ينتظر المستثمرين في توجهات سوق الأوراق المالية حسب التطورات التي نهضت بمكانته وبمفردات أدائه أن يقبلوا على نمط نشط من الفعاليات الاقتصادية، وطلب متسارع لحركة الأسهم بفعل مزاحمة الاستثمار الأجنبي، ناهيك عن استثمارات وطنية كانت إلى وقت قريب مهاجرة خارج الوطن بفعل الظروف السياسية المعروفة، ولا شك أن دخول هذه الرساميل على اختلاف مصادرها وحماسها في التعاطي مع سوق الأسهم العراقية سيفجر فاعليتها ويعزز من قيمتها الفعلية كمعادل موضوعي لموجودات الشركات على تنوع أنشطتها وتصاعد مكانتها في الميادين الاقتصادية والصناعية والخدمية على السواء.

أمام هذه الوقائع التي تعزز يوماً فيوماً، تتصاعد أهمية تلك المرتكزات المهمة والبنى الفعالة القادرة على أن تتطور باستمرار مؤكدة قدرة الشركات المساهمة على أن تزيد مكانتها وجاهزية أدائها في شتى مواقع الفعل الخلاق دعماً للمسيرة الاقتصادية عموماً،

وبما ينهي حالة الركود الاقتصادي التي شهدتها السوق العراقية.

إن ما يتطلع إليه المستثمرون العراقيون أن تستجيب القنوات المتنوعة للاقتصاد الوطني بوتائر عالية بما يحقق تشغيلاً مطرداً للرساميل الوطنية يقابلها أداء كفوء في شتى الفعاليات الاقتصادية بما ينعش ساحة العمل ويحقق أفضل فرص لامتصاص البطالة ويدعم الحركة الصناعية والزراعية بكل فعالياتها. فحين تدور عجلة الإنتاج بمرافقها المختلفة، ستؤمن كل حلقات النمو والرفاهية والازدهار لعموم مجتمعنا الجديد وهو ينهج سبيل العز والرفعة.

اتحاد رجال الأعمال العراقيين دعوة للباحثين والمتخصصين في المجال الاقتصادي

دعا اتحاد رجال الأعمال العراقيين الباحثين والمتخصصين في المجال الاقتصادي والتنموي لتقديم بحوثهم ودراساتهم إلى مكتب البحوث والدراسات في الاتحاد مرفقة بخلاصات من صفحتين لتغطية مواضيع ومحاور الندوات التي ستقام خلال الفترة المتبقية من العام الحالي على أن تتوفر في البحوث المقدمة الاشتراطات العلمية كاعتماد المصادر والإحصاءات وضمان التوافق والانسجام مع متطلبات تطور العراق في المرحلتين الحالية والمقبلة وصياغة الحلول والمعالجات والتوصيات الملائمة حيث ستنال البحوث مكافآت مجزية وسيتم الإعلان لاحقاً عن مكان وزمان انعقاد الندوات التالية:

ت	اسم الندوة	التاريخ المحتمل لعقدها	آخر موعد لقبول البحوث
1	التمويل ودوره في نهوض القطاع الخاص	(2004/5/15 -4/25)	2004/4/20
2	الضرائب والرسوم	(2004/6/15 -5/25)	2004/5/15
3	سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي	(2004/7/15 -6/25)	2004/6/15
4	قواعد المنافسة الصحيحة في اقتصاد السوق	(2004/10/15-10/1)	2004/9/15
5	صناعة السياحة والخدمات وآفاق تطورها في الاقتصاد العراقي	(2004/11/15-11/1)	2004/10/15
6	الزراعة العراقية ومتطلبات نهوضها لدعم الصناعة والتجارة	(2004/12/15-12/1)	2004/11/15

تقرير

كيري يتعهد بخفض العجز في الميزانية الأمريكية

أعلن المرشح الديمقراطي في سباق الرئاسة الأمريكي جون كيري عن الخطوط العريضة لخططه الطموحة لتقليص العجز في الميزانية الأمريكية، البالغ قدره () مليار دولار، بمقدار النصف في غضون أربعة أعوام وفي معرض حديثه عن تقليص الإنفاق اتهم كيري أيضاً الرئيس جورج بوش بارتكاب (أخطاء اقتصادية) و (تشويه الحقائق) وقال كيري إن سياسات بوش قد تفضي إلى (سرطان مالي) ناتج عن (سياسة الخداع)وأوجز كيري الكيفية التي قد يدير بها الشؤون المالية للولايات المتحدة إذا انتخب رئيساً للبلاد. لكن الجمهوريين انتقدوا كيري لمزايدته في وعوده الانتخابية، في حين يقول عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي إن العجز المتنامي في الميزانية يجبره على تعديل استراتيجيته وفي كلمته التي ألقاها بجامعة جورجتاون قال كيري إنه يريد مزيداً من الاستثمار في توفير رعاية صحية في متناول الجميع. وقال إنه يريد دروساً مجانية للطلاب وإنه سيرجع عن تخفيضات الضرائب التي أعلنها الرئيس بوش لكنه قال إن بعض خططه قد تحتاج إلى تعديل مثل اقتراح بتعميم التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة واقترح كيري عودة الميزانية إلى نظام (تسديد التكاليف أو الديون لدى استحقاقها) الذي كان مطبقاً في التسعينيات والذي قيد الإنفاق الحكومي التقديري واستلزم أن يتم تعويض أية زيادة في الاستحقاقات أو خفض في الضرائب باقتطاعات من برنامج آخر

أو زيادات في ضريبة أخرىوقد انتهى العمل بهذه اللوائح عام () ويدرس الكونغرس إعادة العمل بها.

وتشمل خطة كيري تمويل تعليم أفضل عن طريق خفض عدد موظفي القطاع الحكومي، ويريد كيري إنفاق () مليار دولار على صندوق للتعليم الوطني يمول على مدى العقد القادم وقد يعني اقتراحه بخفض إنفاق الإدارة الأمريكية إنهاء تعاقدات مئة ألف موظف لتوفير () مليار دولار

على مدى عشر سنوات ويقول الفريق المنظم لحملة بوش الانتخابية إن تعهد كيري بتوفير عشرة ملايين فرصة عمل يتعارض مع خططه لخفض العجز في الميزانية وقال ستيف شميت المتحدث باسم بوش

إن كيري يعاني (فجوة المصداقية) فيما يتعلق بالاقتصاد.

وحذر الجمهوريون في حملتهم من أنه لكي يسدد كيري تكاليف ما اقترحه من نظام صحي وتقليص للعجز في الميزانية فإنه سيحتاج إلى زيادة الضرائب بمقدار () مليار دولار

انخفاض مبيعات الموسيقى مدداً في عام ()

أعلن الاتحاد العالمي للصناعات الصوتية أن مبيعات الموسيقى المسجلة قد شهدت انخفاضاً بنحو (٪) في أنحاء العالم خلال عام (2002).وأضاف الاتحاد أن هذا الرقم يتضمن انخفاضات أكبر في بعض البلدان، حيث وصل في ألمانيا إلى () بالمئة، مشيراً إلى أن انخفاضات أخرى وصلت إلى الضعف في بعض البلدان ومن ضمنها الدنمارك وسويسراكما أعلن الاتحاد أن قرصنة الموسيقى عبر الإنترنت يعد أحد العوامل الرئيسة لانخفاض مبيعات الموسيقى التي وصلت إلى () بالمئة على مدى ثلاث سنوات وكانت فرنسا والسويد وبلجيكا واليونان وإيرلندا والبرتغال من بين الدول التي بلغت نسبة انخفاض المبيعات بها () بالمئة. وتشير إحصائيات الاتحاد العالمي لصناعات الاختزال الصوتي إلى أن قيمة الاستثمارات الآن في سوق الموسيقى العالمي تصل إلى () مليار دولاروقال الاتحاد: أثبتت أبحاث الاتحاد وغيره من الأطراف المستقلة أن تبادل الملفات بشكل غير مرخص يعني انخفاض مبيعات التجزئة في قطاع الموسيقى .

ازدهار الدي ف دي

غير أن الاتحاد ألمح أيضاً إلى وجود بعض المؤشرات الإيجابية في ظل تحسن مبيعات الموسيقى في الولايات المتحدة بفضل انتشار مبيعات ألبومات الموسيقى الناجحة وانتشار إسطوانات الفيديو المدمجة (دي في دي)وتصل مبيعات إسطوانات الفيديو المدمجة في الولايات المتحدة إلى () بالمئة من مبيعات الموسيقى في الولايات المتحدة، كما ارتفع معدل الموسيقى بشكل مشروع في الولايات المتحدة إلى (19.2) مليون العام الماضي بسبب خدمة (أي ميوزك) التي أطلقتها شركة أبل .

وكانت دراسة أخرى قد أشارت إلى أن تحميل الموسيقى عبر الإنترنت بشكل غير مشروع لا يعد سبباً رئيساً في انخفاض مبيعات الموسيقى في العالم